قـــرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٠١٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته ؛

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ؛

وعلى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون بإنشاء محاكم الأسرة ؛

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٢٩١ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون بإنشاء محاكم الأسرة ؛

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٨٤٤ لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل نيابة شئون الأسرة ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٥٩٣ لسنة ٢٠١٠ الصادر فى ٢٠١٠/١٠/١٧ ؛

وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة طنطا الابتدائية المؤرخ ٢٠١٣/٢/٢ ؛

وعلى كتاب السيد المستشار مدير إدارة النيابات المؤرخ ٢٠١٣/٢/٣ ؛

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

نقـل محكمـة السنطـة الجزئيـة ومأمورية السنطة الاستئنافية من مقرهما الحالى إلى مجمع محاكم السنطة الجديد ، الكائن بشارع المحطة - مدينة السنطة - محافظة الغربية .

(المـــادة الثانية)

نقل نيابـــة السنطـــة الجـــزئيـــة التابعة لنيابة غرب طنطا الكلية من مقرها الحالى إلى مجمع محاكم السنطة الجديد الكائن بشارع المحطة - مدينة السنطة - محافظة الغربية .

(المـــادة الثالثة)

نقل نيابة السنطة لشئون الأسرة التابعة لنيابة غرب طنطا الكلية من مقرها الحالى إلى مجمع محاكم السنطة الجديد الكائن بشارع المحطة - مدينة السنطة - محافظة الغربية .

(المـــادة الرابعة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المـــادة الخامسة)

يُنشـــر هـذا القـــرار بالوقـــائـــع المصريـــة ، ويُعمـــل به اعـتبـــاراً من يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٣/١٦

صدر فى ٢٠١٣/٢/١٤

وزير العدل

المستشار / أحمـد محمود مكـى